العدد (17614) - السنة الحادية والخمسون - الأحد 28 ذو الحجة 1447هـ - 14 يونيو 2026م

قرينة ملك البلاد المعظم.. ريادة وطنية في تمكين المرأة وصناعة الأثر

تشكل المرأة البحرينية اليوم أحد أبرز روافد التنمية الوطنية الشاملة في مملكة البحرين، بعد أن أصبحت شريكاً أساسياً في مختلف مسارات البناء والتطوير وصناعة القرار. ولم يكن هذا الحضور النوعي نتاج ظروف مرحلية أو استجابة آنية لمتغيرات اجتماعية، بل جاء ثمرة رؤية وطنية بعيدة المدى آمنت بأن التنمية الحقيقية لا تكتمل إلا بمشاركة جميع الطاقات الوطنية، رجالاً ونساءً، في مسيرة التقدم والازدهار.

وقد أرست القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المعظم، حفظه الله ورعاه، نهجاً تنموياً متقدماً جعل الإنسان محور التنمية وغايتها، وأكد مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة في المشاركة الوطنية. وانعكست هذه الرؤية بصورة واضحة في المكانة التي وصلت إليها المرأة البحرينية، وما حققته من حضور فاعل في مختلف القطاعات السياسية والتشريعية والقضائية والاقتصادية والاجتماعية.

كما عزز صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، هذا النهج من خلال سياسات حكومية متطورة ركزت على الاستثمار في الكفاءات الوطنية، وتوسيع فرص المشاركة والإبداع، وتهيئة بيئات عمل أكثر مرونة وكفاءة، بما أتاح للمرأة البحرينية فرصاً أوسع للتميز والعطاء والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي إطار هذه الرؤية الوطنية الشاملة، يبرز الدور الريادي لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة ملك مملكة البحرين المعظم رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، بوصفها مهندسة مشروع وطني متكامل أحدث تحولاً نوعياً في مسيرة المرأة البحرينية، ورسخ مكانتها كشريك فاعل في التنمية وصناعة المستقبل.

فمنذ تأسيس المجلس الأعلى للمرأة، قادت سموها مشروعاً وطنياً متقدماً تجاوز المفهوم التقليدي لدعم المرأة إلى بناء منظومة مؤسسية متكاملة قائمة على التخطيط الاستراتيجي والقياس والتقييم وصناعة الأثر المستدام. واستطاعت سموها أن تجعل من المجلس الأعلى للمرأة مرجعية وطنية وإقليمية رائدة في مجال تمكين المرأة وتعزيز التوازن بين الجنسين، وأن تقدم نموذجاً بحرينياً متفرداً يحظى بالتقدير والإشادة على المستويين الإقليمي والدولي.

ولم يقتصر أثر سموها على تطوير السياسات والبرامج الوطنية، بل امتد إلى ترسيخ ثقافة مجتمعية تؤمن بأن تمكين المرأة جزء أصيل من التنمية المستدامة، وأن الاستثمار في قدراتها يمثل استثماراً مباشراً في مستقبل الوطن. كما نجحت سموها في تحويل المبادرات الداعمة للمرأة إلى مشاريع مؤسسية مستدامة انعكست نتائجها على مختلف مؤشرات التنمية وجودة الحياة والتميز المؤسسي.

وتعد جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتقدم المرأة البحرينية إحدى أبرز المبادرات الوطنية الرائدة التي جسدت هذه الرؤية المتقدمة، إذ أسهمت في ترسيخ ثقافة التنافس الإيجابي بين المؤسسات الوطنية، وتحفيزها على تبني سياسات أكثر كفاءة في مجال تكافؤ الفرص والتوازن بين الجنسين، بما يعزز جودة الأداء المؤسسي ويرفع مستويات الإنتاجية والاستدامة.

كما اكتسبت الجائزة بعداً دولياً مهماً يعكس رؤية سموها في نقل التجربة البحرينية إلى آفاق أوسع من التأثير، وإبراز المملكة كنموذج ملهم في مجال تمكين المرأة وبناء الشراكات الدولية وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات التنموية.

وأستحضر بكل فخر واعتزاز إحدى المحطات الوطنية المهمة في مسيرتي المهنية، حين تُوج مجلس الشورى في فصله التشريعي السادس بجائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة لتقدم المرأة البحرينية. وما زلت أذكر تلك اللحظة التي تشرف فيها معالي رئيس مجلس الشورى السيد علي بن صالح الصالح بمصافحة صاحبة السمو الملكي، ثم تشرفتُ، بصفتي رئيسة لجنة تكافؤ الفرص بالمجلس، بمصافحة سموها الكريمة، في مشهد اختزل معاني التقدير والاعتزاز والانتماء لهذا الوطن العزيز.

بقلم:
د. فوزية يوسف الجيب

وخلال المؤتمر الصحفي المصاحب للجائزة، وُجه إليّ سؤال حول شعوري كرئيسة للجنة تكافؤ الفرص بعد هذا التتويج، فكان جوابي: «إذا كانت السعادة جبلاً، فأنا اليوم أقف على قمته». ولم تكن تلك الكلمات مجرد تعبير عن فرحة عابرة، بل كانت انعكاساً لحجم الإنجازات التي تحققت للمرأة البحرينية، ولما وصلت إليه المملكة من نضج مؤسسي متقدم في ترسيخ مبادئ العدالة والتوازن بين الجنسين.

ومن خلال رئاستي للجنة التوازن بين الجنسين بمجلس الشورى (لجنة تكافؤ الفرص سابقاً) على مدى أربعة عشر عاماً، لمست من قرب حجم التحول الذي شهدته المؤسسات الوطنية في هذا المجال، حيث أصبح التوازن بين الجنسين جزءاً أصيلاً من منظومة الحوكمة المؤسسية، وركيزة مهمة في تطوير بيئات العمل وتحسين جودة الأداء ورفع كفاءة المشاركة والإنتاجية.

كما عملت اللجنة وأعضاؤها خلال تلك السنوات على تنفيذ مبادرات نوعية أسهمت في تعزيز ثقافة تكافؤ الفرص، وتحسين بيئات العمل، ورفع مستوى المشاركة المؤسسية، الأمر الذي أكد أن العدالة في الفرص ليست مجرد قيمة اجتماعية، بل هي خيار استراتيجي يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات.

وقد أثبتت التجربة البحرينية أن وصول المرأة إلى مواقع القيادة وصناعة القرار في مختلف القطاعات لم يكن وليد الصدفة، بل جاء نتيجة منظومة متكاملة من التشريعات والسياسات والمبادرات الوطنية التي وفرت بيئة داعمة للكفاءة والتميز، ورسخت مبدأ تكافؤ الفرص بوصفه نهجاً وطنياً ثابتاً.

كما أسهمت منظومات التعليم والتأهيل والتدريب في إعداد أجيال من الكفاءات النسائية القادرة على المنافسة والإبداع والابتكار والمشاركة الفاعلة في قيادة مسيرة التنمية الوطنية، الأمر الذي جعل المرأة البحرينية حاضرة بقوة في مختلف المجالات والتخصصات.

واليوم تقدم مملكة البحرين نموذجاً متقدماً في تمكين المرأة على المستويين الإقليمي والدولي، بفضل رؤية ملكية مستنيرة، ومتابعة حكومية داعمة، وقيادة استثنائية لصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، التي نجحت في تحويل تمكين المرأة من برامج ومبادرات إلى مشروع وطني مستدام ذي أثر تنموي ملموس.

لقد أسهمت سموها في ترسيخ بيئة مؤسسية داعمة للكفاءة والجدارة، وتعزيز حضور المرأة البحرينية في مختلف مواقع العمل والقيادة وصناعة القرار، حتى أصبحت شريكاً أساسياً في مسيرة التنمية الوطنية. ويُعد ذلك نتاجاً للدور المحوري الذي اضطلعت به سموها في تحويل هذا التوجه إلى واقع ملموس وإنجازات متراكمة، أسهمت في تعزيز مكانة المرأة البحرينية كشريك أصيل في صناعة التنمية والمستقبل.

وستبقى التجربة البحرينية في تمكين المرأة نموذجاً وطنياً رائداً يُستلهم منه، لأنها قامت على رؤية واضحة، وإرادة داعمة، وعمل مؤسسي مستدام، لترسخ مملكة البحرين بذلك نموذجاً حضارياً متقدماً يجمع بين التمكين والكفاءة والاستدامة.

لبنان وحالة الاستنزاف التي لا تنتهي!

بقلم:
د. رضوان السيد ○

حالةُ لبنان هي الرابعة أو الخامسة التي تُحدثُها إيران استنزافًا وتخريبًا في الدول العربية. مرةً بحجة النصرة ومرةً بحجة الثأر، ومرات حيث يتعذر الاسم أو العنوان أو العلّة!

لقد بدأ التخريب هذه المرة عام 2023 عندما دفعت إيران الحزب المسلَّح نحو الحرب بالتحرش بإسرائيل بحجة إسناد غزة. ما تجرأت إيران على التدخل بنفسها خشية أن تهاجمها إسرائيل فعادت إلى تكتيك الأذرع، وفي الطليعة عندها الحزب المسلَّح بلبنان. وبعد جهد جهيد وقد بدأ الخراب نتيجة الهجمات الإسرائيلية حصل لبنان بالكاد على وقف لإطلاق النار. لتتجدد المصيبة بعد مقتل المرشد علي خامنئي فيهبُّ الحزب المسلَّح للثأر، وتكون النتيجة المفجعة ما شهدتْه الأسابيع الماضية من قتل للآلاف، وتخريب للقرى والبلدات وتهجير لمليونٍ نسمة وزيادة، واحتلال لألف كيلومتر أو يزيد من أرضِ الجنوب الذي ما زالّت الاحتلالات تتوالى عليه منذ عام 1978!

حتى الولايات المتحدة، أقوى قوة عسكرية في العالم، تستطيع أن تبدأ الحرب وقد فعلت ذلك مراراً، لكنها لا تستطيع دائماً إنهاء الحرب عندما تريد.

في حالة لبنان وبعد الخراب الهائل تبلورت رغبةٌ عارمة تقودها الدولة اللبنانية لإنهاء الحرب. وبالطبع، فإنّ الشروط قاسية هذه المرة والحزب المتراجع أمام إسرائيل يأبى، وإسرائيل تأبى لأنها فرصة لإنهاء كل الحروب مع شعور بتفوق جيشها ودعم الولايات المتحدة له. ورغم رفض الحزب وكبريائه ودعاويه الانتصارية، فقد كان يرغب بإلحاح في وقف للنار لالتقاط الأنفاس، لكن كما في كل مرّة، فإيرانُ التي أمرت ببدء الحرب، ينبغي أن تكون هي التي تُنهيها. لكن أين نحن وهي من ذلك، فهي لا تستطيع وقف الحرب على نفسها فكيف تستطيع أن تطلب ذلك من إسرائيل وأمريكا؟!

إنما الأهمُّ من ذلك، كيف الصبر والتحمل من جانب الجمهور الضخم المهجَّر والهائم على وجهه بانتظار أن تسمح إيران بوقف الحرب، ثم من يستجيب لها إن سمحت؟ ما بقي لذلك غير السلطة اللبنانية الضعيفة أمام إسرائيل والضعيفة أيضا أمام الحزب المسلّح. اتخذت السلطة اللبنانية قرارات بحصرية السلاح بيدها، وأعلنت أن سلاح الحزب سلاح غير شرعي. وما نفع شيء من ذلك، وصارت تهمة الخيانة لأركان الدولة اللبنانية أقلّ التُّهم المتداولة. لجأت السلطة اللبنانية بعد أن فشلت في الوفاء بتعهداتها بإخلاء منطقة جنوب نهر الليطاني على الحدود مع إسرائيل من السلاح والمسلحين- لجأت لعرض التفاوض المباشر على إسرائيل بدعوةٍ من الولايات المتحدة وإشرافها. هاج الحزب وأنصاره وماجوا بحجة أن التفاوض المباشر عارٌ وشنار. والسلطة رأت هذه المرة أنها بعد تورطات الحزب ما عادت تستطيع الحصول على ما يسند موقفها.

بعد تردد وتمنع والاجتياحات مستمرة أرغمت الولايات المتحدة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على قبول التفاوض بأمريكا. ومضت جولات عدة. ولأنّ الحرب تعاظمت بدلاً من أن تسكن، طلب رئيس الجمهورية اللبنانية جوزيف عون التأثير من الجانب الأمريكي تأمين وقف إطلاق النار أثناء التفاوض على الأقل!.

المطلب اللبناني الرسمي لا يختلف لسوء الحظ عن مطلب الحزب المسلّح: وقف النار والانسحاب الإسرائيلي وعودة المهجَّرين والبدء في إعادة الإعمار. والمطلب الإسرائيلي الرسمي: نزع سلاح «حزب الله» وعقد اتفاقية سلام بين البلدين.

إنما الطريف ليس هذا التباعد في المطالب؛ فهو المعتاد في كل مفاوضات. الطريف أنه مع تدخل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع نتنياهو لوقف النار، هبّت إيران ومعها الحزب وبعض السياسيين للزعم أنها هي التي فرضت على إسرائيل وأمريكا وقف النار(!) عندما أدخلت في المفاوضات بباكستان وقطر شرط وقف النار على كل الجبهات بمن في ذلك لبنان. وصدّقها الجميع باعتبار أن الرئيس ترامب قال إنه اتصل مع «حزب الله» بالوساطة كما اتصل بنتنياهو لكي يضمن التزام الطرفين.

وهكذا، فصحيح عند الحزب أنه فقد آلاف القتلى، وتشرد معظم سكان الجنوب، والأرض محتلة كما لم يحصل من قبل؛ لكنّ الرئيس الأمريكي اتصل فاعترف بذلك بالحزب الذي كان يعتبره «إرهابياً»، وإذا لم يكن هذا انتصاراً فما هو الإنتصار؟!

وقْف النار هشٌّ وقد لا يثبت طويلاً. والأرض محتلة. والمليون نازح ونيف في الشوارع. وهكذا، فالاستنزاف مستمر. والناس يستفيقون الآن على الأهوال التي نزلت بهم. وإذا كان الوضع على هذا النحو فما الفرق بين الاتفاق الأمني واتفاق السلام، ما دام الحزب المنتصر بعدد القتلى الكبير لن يعترف بشيء من ذلك، والسلطة لن تتحرك خشية الحرب الأهلية كما يقولون!

الاستعصاء الإيراني ليس على أمريكا وإسرائيل، بل بالدرجة الأولى على العرب الذين تعتدي إيران وأذرعها على استقرارهم وعمرانهم والعلاقات التي بنوها مع العالم؛ في حين تظل الغوغاء تهتف باسم الولي الفقيه!

○ كاتب ومفكر لبناني

بمناسبة يوم البيئة العالمي..

دول الخليج العربي وإشكالية تغير المناخ

لم تعد ظاهرة تغير المناخ مجرد ظاهرة طبيعية قابلة للرصد في مؤشرات الحرارة والهطول ومستويات البحار فحسب، بل أصبحت إطارًا تحليليًا شاملاً يعيد تشكيل فهم العلاقة بين النظم البيئية والاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، وخاصة في ضوء ما أكدته التقارير المناخية الحديثة من أن النظام المناخي العالمي يشهد حالة من الاختلال المتسارع وغير المسبوق. فقد سُجل عام 2024 كأحد أكثر الأعوام حرارة منذ بدء التسجيلات الحديثة، مع اقتراب متوسط الحرارة العالمية من تجاوز عتبة 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وهو ما يمثل نقطة حرجة في مسار الاحترار العالمي ويعكس انتقال الظاهرة من مرحلة التوقع إلى مرحلة التحقق.

وتشير المراجع العلمية المعاصرة إلى أن هذا الاحترار لا يمكن تفسيره من خلال التغيرات الطبيعية وحدها، بل يرتبط بشكل وثيق بزيادة تراكم غازات الدفيئة الناتجة عن الأنشطة البشرية، وما نتج عنها من اختلال في ميزانية الطاقة الأرضية. وقد أدى ذلك إلى تسارع مظاهر التغير المناخي، مثل ازدياد موجات الحر، وارتفاع حرارة المحيطات، وتسارع ذوبان الجليد، وارتفاع مستوى سطح البحر، إضافة إلى تزايد شدة وتكرار الظواهر المناخية المتطرفة. كما أن الدراسات الحديثة تؤكد تراجع قدرة النظم البيئية الطبيعية مثل الغابات والمحيطات على امتصاص الكربون، وهو ما يقلّص من قدرة الأرض على التخفيف الذاتي من آثار تغير المناخ، ويدفع نحو تسارع الظاهرة على نحو أكثر خطورة.

بقلم:
د. زكريا الخنجي

دول الخليج العربي كنموذج هش للتغير المناخي

في إطار المراجع العلمية المعاصرة تحظى منطقة الخليج العربي باهتمام متزايد باعتبارها واحدة من أكثر المناطق عرضة لتداعيات تغير المناخ. فهذه المنطقة، التي تُعدّ بطبيعتها من أكثر مناطق العالم جفافًا وحرارة، تواجه تحديات مركّبة ناتجة عن تزاوج العوامل المناخية الطبيعية مع الأنماط الاقتصادية المعتمدة تاريخيًا على الوقود الأحفوري.

تشير الدراسات الحديثة إلى أن معدلات الاحترار في دول مجلس التعاون الخليجي تفوق المتوسط العالمي، حيث ترتفع درجات الحرارة في بعض أجزاء المنطقة بمعدلات تقترب من الضعف مقارنة بالمعدل العالمي. كما تسجّل المنطقة درجات حرارة قياسية تتجاوز 50 درجة مئوية خلال فصول الصيف، ما يرفع من مستويات الإجهاد الحراري ويهدد الصحة العامة والإنتاجية الاقتصادية.

ولا تقتصر التأثيرات على درجات الحرارة، بل تشمل أيضًا التغيرات في أنماط الهطول المطري، حيث أظهرت بيانات حديثة صادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي حدوث تغيرات ملحوظة في الأنماط المناخية، من بينها زيادة في معدلات الهطول بنسبة تقارب 49% في بعض السنوات مقارنة بالمعدلات طويلة الأجل، وهو ما يعكس تزايد التذبذب وعدم الاستقرار في النظام المناخي الإقليمي.

كما تعاني المنطقة من تزايد الظواهر الجوية المتطرفة، مثل الفيضانات المفاجئة والعواصف الترابية والأعاصير المدارية، حيث تم تسجيل أحداث مناخية حادة في السنوات الأخيرة أثرت على البنية التحتية والأنظمة الحضرية في بعض الدول. وتشير التوقعات المستقبلية إلى أن درجات الحرارة في الخليج قد ترتفع بما يتراوح بين 4 و6 درجات مئوية بحلول نهاية القرن في ظل سيناريوهات الانبعاثات المرتفعة، وهو ما قد يجعل بعض المناطق غير صالحة للسكن البشري خلال فترات معينة من السنة.

إشكالية الموارد والمياه والطاقة في دول الخليج

ومن أبرز القضايا التي تطرحها الدراسات المتعلقة بدول الخليج العربي هي إشكالية الأمن المائي، حيث تُعدّ المنطقة من أكثر مناطق العالم ندرة في الموارد المائية. وتشير التقارير المناخية الإقليمية إلى أن شحّ المياه سيتفاقم نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وزيادة معدلات التبخر، ما يشكل ضغطًا إضافيًا على الموارد الطبيعية والأنظمة الاقتصادية.

وفي المقابل، تعتمد دول الخليج بشكل كبير على تحلية مياه البحر لتلبية احتياجاتها المائية، وهو ما يزيد من استهلاك الطاقة ويعزز من انبعاثات الكربون، ما يخلق حلقة معقّدة من الاعتماد المتبادل بين الطاقة والمياه. كما أن اعتماد اقتصادات الخليج على النفط والغاز يجعلها من بين أعلى الدول في معدلات الانبعاثات للفرد، وهو ما أكدته دراسات علمية حديثة التي تشير إلى أن انبعاثات الفرد في دول الخليج تفوق المتوسط العالمي بشكل ملحوظ.

التحول نحو الاستدامة في دول الخليج

على الرغم من كل هذه التحديات تشير الأدبيات الحديثة إلى وجود تحولات استراتيجية وعزم كبير في سياسات دول الخليج نحو تبنّي نماذج تنموية أكثر استدامة. فقد أظهرت تقارير حديثة أن دول مجلس التعاون الخليجي بدأت في الاستثمار بشكل مكثف في الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية، حيث سجلت هذه الدول نموًا كبيرًا في القدرة الإنتاجية للطاقة النظيفة خلال العقد الأخير.

كما تبنّت معظم دول الخليج أهدافًا طموحة لتحقيق الحياد الكربوني، تتراوح بين عامي 2050 و2060، مع تطوير سياسات لاحتجاز الكربون وتحسين كفاءة الطاقة. وتؤكد دراسات متخصصة في مجال الحوكمة المناخية أن نجاح هذه التحولات يعتمد بشكل كبير على تطوير أطر تشريعية ومؤسسية متكاملة تدعم الانتقال من الاقتصاد الريعي القائم على النفط إلى اقتصاد منخفض الكربون وأكثر تنوعًا.

دول الخليج واشكاليات تداخل الأبعاد الثلاثة

ولا يمكن تحليل ظاهرة تغير المناخ في دول الخليج العربي بمعزل عن أبعادها الاقتصادية، إذ تمثل دول الخليج نموذجًا فريدًا في التفاعل بين المناخ والاقتصاد، نظرًا إلى اعتمادها التاريخي على العوائد النفطية والغازية. ففي الوقت الذي تسهم فيه هذه الدول بنسب ملحوظة من الانبعاثات الكربونية، فإنها تواجه في المقابل ضغوطًا متزايدة للتحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. ويطرح هذا التحول تحديات هيكلية مرتبطة بإعادة هيكلة الاقتصاد، وتنويع مصادر الدخل، وتطوير أنظمة الطاقة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. ومن منظور اقتصادي جزئي تؤثر التغيرات المناخية على الإنتاجية في العديد من القطاعات، وخاصة تلك التي تعتمد على العمل الميداني مثل البناء والطاقة والصناعة، نتيجة ارتفاع درجات الحرارة وزيادة الإجهاد الحراري على القوى العاملة. كما تزداد الضغوط على الموارد الحيوية مثل المياه والطاقة، ما يرفع من تكاليف الإنتاج والخدمات، ويعيد تشكيل أولويات السياسات العامة.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن لتغير المناخ تأثيرات عميقة في أنماط الحياة والصحة العامة. إذ تؤدي موجات الحر المتزايدة إلى ارتفاع معدلات الأمراض المرتبطة بالجهاز التنفسي وأمراض القلب، كما تفرض ظروفًا معيشية أكثر صعوبة، وخاصة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. ويُضاف إلى ذلك البعد المرتبط بالعدالة الاجتماعية، حيث تختلف قدرة الأفراد والفئات الاجتماعية على التكيف مع التغيرات المناخية، ما قد يؤدي إلى تعميق الفجوات الاجتماعية، على الرغم من الإمكانات الاقتصادية التي تمتلكها دول الخليج.وختامًا، يمكننا أن نقول إن ما يميز التحليل المعاصر لتغير المناخ هو الانتقال من دراسة التأثيرات البيئية المنفصلة إلى فهم الترابط العميق بين البيئة والاقتصاد والمجتمع. فالتغير المناخي لا يؤثر فقط على النظم البيئية فحسب، وإنما يعيد تشكيل أنماط التنمية، ويؤثر في توزيع الموارد، ويعيد تعريف أولويات السياسات العامة.

Zkhunji@hotmail.com

العلاقة بين الحرية والقوة في الفكر السياسي الغربي

بقلم:
د. عصام عبدالفتاح ○

كان الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز (1588–1679) يقرن مفهوم الحرية بمفهوم القوة، فالفرد عنده لا يكون حراً إذا لم تتوافر لديه القوة أو السلطة التي تمكنه من الفعل والحركة لإقصاء الآخرين ومنعهم من وضع عراقيل تحد من حريته في التصرف بأي صورة من الصور. ومن ثم نشأ عند هوبز مفهوم فلسفي للحرية تتماهى فيه مع القوة أو السلطة التي تعبر عن نفسها فعلياً في القدرة على «إزاحة سلطة أو قوة لفرد آخر منافس» يشكل وجوده تهديداً لها وقيداً على إمكاناتها.

لذا عرف هوبز السلطة أو القوة بأنها الوسائل المتاحة في الحاضر للحصول علي خير في المستقبل، ورأى أن البشر منخرطون في منافسةٍ دائمة لزيادة قوتهم ونفوذهم. ومن منظور هوبزي، تعتمد حريتي الفعلية في كثير من الأحيان على قدرتي على منع الآخرين من الهيمنة على ذاتي.

ولما جاء الفيلسوف الألماني فريدريك نيتشه وضع تصوراً فلسفياً ربط فيه بين الحرية والقوة، لكنه لم يتبنّ فيه مفهوماً صراعياً للحرية يجعل منها قوة تسعي إلى تقويض قوة أخرى على غرار ما كان يرى هوبز، وإنما الحرية عنده ترتد إلى إرادة القوة وهو مفهوم جوهري في فلسفته. فالكائنات الحية عند نيتشه لا تسعي إلى مجرد البقاء، بل تميل إلى زيادة قوتها، وتنمية قدراتها، وتوسيع نطاق تأثيرها، والتعبير عن طاقتها وقوتها الكامنة، وبناءً على ذلك فإن الحرية ليست حالةً سلبية أو مجرد وضع ساكن، بل هي التجسيد الناجح لإرادة القوة.

ويرفض نيتشه الفكرة الحديثة القائلة إن جميع الأفراد يمتلكون القدرة نفسها على أن يكونوا أحراراً؛ لأن الحرية تفترض توافر خصال لا تتوافر للجميع كضبط النفس والاستقلال الفكري والقدرة على الإبداع، لذا كان هناك أفراد أكثر حرية من غيرهم. ورغم أن العلاقات الإنسانية تتضمن في كثير من الأحيان علاقات قوة وصراع نفوذ فإن مفهوم نيتشه للقوة يتمثل في تجاوز الذات والتفوق على النفس وتخطي حدودها السابقة لا في السيطرة على الآخرين.

ولما جاء الفيلسوف الأمريكي جون ديوي (1859–1952) انتقد التصور الليبرالي الكلاسيكي الذي يرى أن الحرية تعني ببساطة أن يُترك الفرد وشأنه من دون تدخل. فبالنسبة إلى ديوي تعد الحرية القانونية البحتة فارغة من مضمونها إذا لم يمتلك الفرد الوسائل الفعلية التي تمكّنه من التصرف والعمل؛ لذا يقول: «إن الحرية ينبغي أن تُفهم بوصفها قدرة فعلية على القيام بأفعال محددة».

لكن لديوي مقولة أخرى شهيرة حول العلاقة بين الحرية والقوة تقول: «الحرية هي القوة «liberty is power»»، والغالب أن ديوي كان يقصد بذلك أن الحرية قوة خلاقة وتعاونية تمكن الفرد من الفعل وتحقيق إمكاناته لا فرض هيمنة على الآخر أو إقصائه».

ومع ذلك فإن تاريخ الفلسفة يعلمنا دائماً أن منطق الفكرة أقوى دائماً من إرادة صاحبها؛ إذ هيمنت على حكومات الولايات المتحدة المتلاحقة الفكرة التي تمزج حرية الإنسان بقدرته على استخدام القوة من أجل إقصاء قوى أخرى قد تكون منافسة، بل ظهر فيها مفكرون سياسيون يعتنقون هذا المفهوم. فبخلاف ما يشهده العالم من أمثلة حية لنزعة الولايات المتحدة نحو الهيمنة التامة على العلاقات الدولية والتحكم في مجرياتها ومقاديرها، تحرص دائماً على الحؤول دون صعود أي قوة دولية عسكرية أو اقتصادية على الساحة الدولية يستشعر منها خطر أو تهديد لمصالحها أو مصالح إسرائيل على اعتبار أن إسرائيل ليست إلا كياناً تابعاً للكيان الأمريكي.

ولم يخطئ الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك عندما صرح عقب زيارته للقدس: «كنت أظن أن الولايات المتحدة مجرد صديق حميم لإسرائيل، وإذا بي أكتشف اليوم أن إسرائيل هي الولاية الواحدة والخمسين للولايات المتحدة!».

والواقع أن مفكري إسرائيل على اختلاف تياراتهم وانتماءاتهم بين أنصار لليمين المتطرف واليسار العلماني يكادون يجمعون على اعتبار أن حرية إسرائيل ترتبط وجوداً وعدماً بقدرتها العملية على إقصاء أي قوة منافسة لها في العالم العربي، ومنع ظهور أي قوة منافسة في المستقبل يستشعر منها أي خطر أو تهديد ولو كان وهمياً. وأكثر من ذلك، يسعي اللوبي الصهيوني في يومنا هذا إلى استخدام الأساليب التي تمكنه من التحكم التام في قرارات الاتحاد الأوروبي لكي تصب كلها في مصلحة إسرائيل على غرار أساليبه في واشنطن.

ففي عام 2007 أسس اللوبي الصهيوني في أوروبا منظمة إيلنت (ELNET) –شبكة القيادة الأوروبية– بهدف تطبيق أساليب اللوبي الصهيوني المعهودة في أمريكا على الحياة السياسية في الدول الأوروبية والتحكم في مسار العمليات الانتخابية لتصب كلها في مصلحة إسرائيل، كما تنظم إيلنت رحلات مجانية للقادة السياسيين والبرلمانيين الأوروبيين إلى إسرائيل لكي تضمن مساندتهم لإسرائيل والتغاضي عن مذابحها للفلسطينيين.

○ أستاذ فلسفة اللغة والأدب الفرنسي
بكلية الآداب – جامعة حلوان